



## الغانم استقبال رئيس وأعضاء الجمعية الطبية الكويتية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس الجمعية الطبية الكويتية د. أحمد العززي وعددًا من أعضاء مجلس إدارة الجمعية. وضم وفد الجمعية الطبية نائب رئيس الجمعية ومدير مركز الكويت لمكافحة السرطان د. علي الموسوي، والأمين العام للجمعية د. سالم الكندري، وأمين الصندوق د. محمد العبيدان.



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس وأعضاء الجمعية الطبية الكويتية



الرئيس الغانم متوسطاً أعضاء الجمعية الطبية

## استفسر عن الفترة الزمنية المستغرقة بعد تقديم الأوراق المطلوبة لنيل التمويل الميسر

# الدلال يسأل عن قرارات «المركزي» لدعم مؤسسات القطاع الخاص بالمنح أو القروض



محمد الدلال

الخاص والناجمة عن تفشي وباء فيروس كورونا ونظراً لأهمية الموضوع ومسؤولية البنك المركزي عن متابعة

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى وزير المالية براك الشيطان قال في مقدمته: إن كورونا كوفيد 19 تضرر الاقتصاد والميزانية العامة للدولة إضافة إلى تضرر أفراد مؤسسات القطاع الخاص، وقد قامت الحكومة باتخاذ عدد من الخطوات ومن ذلك دعم أفراد ومؤسسات القطاع الخاص من خلال تكليف البنوك المحلية بتقديم تسهيلات مالية وقروض ميسرة لدعم المصاريف التشغيلية للأفراد والمؤسسات في القطاع

البنوك والمصارف، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:  
1- يرجى تزويدنا بالقرارات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي وكذلك كل بنك من البنوك على حدة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأن دعم أفراد ومؤسسات القطاع الخاص من منح تمويل ميسر أو قروض أو خلافة والمرتبطة بملف تداعيات التعامل مع وباء كوفيد 19 مع ذكر الاشتراطات لمنح التمويل أو القروض ومقدار ما خصصه كل بنك من البنوك كميزانية لذلك.  
2- يرجى تزويدنا بكشف

يوضح فيه كل بنك عدد الطلبات التي تقدم بها أفراد ومؤسسات القطاع الخاص المستغرقة بعد تقديم الأوراق ومرتبطة بقرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن لمعالجة آثار وباء كورونا مع ذكر عدد الطلبات التي تم التقدم بها لدى كل بنك من البنوك ومقدار الأموال المطلوبة وعدد الأطراف من أشخاص أو مؤسسات التي تم اعتماد تمويلهم أو صرف مبالغ لهم أو قروض من كل بنك من البنوك مع بيان مقدار ذلك نظراً لأن تأخر الوقت يؤثر سلباً على الوضع المالي لأفراد ومؤسسات القطاع الخاص المتقدمين بالطلبات.

## يهتم بوضع الدراسات والخطط العملية بشكل مبكر

# عاشور لتأسيس مركز علمي للأبحاث الطبية لمواجهة الأوبئة



صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور اقتراحاً برغبة تزرع دولة الكويت بالكفاءات والطاقات الوطنية من أطباء وباحثين تخرجوا من أفضل الجامعات في العالم ولكن عندما رجعوا إلى وطنهم تم توظيفهم بأملاك ومسميات لا تناسب شهادتهم العلمية وبالذات أصحاب الشهادات المتخصصة في الأبحاث الطبية، ولرفع مكانة الكويت العلمية في الأبحاث النظرية والاكاديمية لمواجهة أي وباء أو مرض جديد

فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي: يتم تأسيس مركز علمي للأبحاث الطبية يعنى بوضع الدراسات والخطط العملية المدروسة لمواجهة أي مرض ووباء بشكل مبكر من خلال التواصل مع مراكز البحث العالمية ويعين الباحثون في المجال الطبي بالمسميات التالية بشكل تصاعدي:  
1- PostDoc  
2- Scientist  
3- First Scientist  
4- Senior Scientists

## العدساني: وزير المالية ماضٍ لفرض الأثر الواقع بشأن الوثيقة الاقتصادية



رياض العدساني

جدد النائب رياض العدساني مطالبته سمو رئيس الوزراء بتحمل مسؤولياته تجاه الوثيقة الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المواطنين ومكتسباتهم وعدم المساس بحقوق المواطنين. وقال النائب العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس إن وزير المالية براك الشيطان ماضٍ في سعيه لجعل الوثيقة الاقتصادية أمراً واقعاً من خلال إرسال الكتب إلى ديوان الخدمة المدنية ووزارة الكهرباء والماء بهدف المساس بالرواتب وزيادة رسوم الخدمات العامة. وأوضح العدساني أن الوثيقة تتضمن تجميد كل الزيادات والترقيات السنوية بدون وجه حق، معتبراً أن هذا الأمر غير دستوري. ولفت إلى أنه «حذر وزير المالية من أن تطبيق ذلك خلال جلسة استجوابه، من أن

ذلك يؤثر سلباً على سعي الموظف لتحسين مستواه المادي والوظيفي». وأضاف أن «هناك تخفيضاً في التعيينات في بند الاعتماد التكميلي ووضع سقف لها، مستغنياً رغبة الوزير في محاربة البطالة من جهة وسعيه لتقليل نسبة التعيينات من جهة أخرى». واعتبر العدساني أن الحكومة ترغب في تحميل المواطن نسبة الـ 5٪ الخاصة بالتأمينات، والمساس بالهياكل التدريسية وتعليق العمل بالتدريب الخارجي لجميع الجهات الحكومية ووضع سقف للتدريب الداخلي، مؤكداً تصديه لهذا الأمر. وبين العدساني أن وزير المالية بحكم موقعه يرسم السياسة المالية للدولة، معتبراً أن الهدف من ذلك ضرب الطبقة الوسطى والمساس بحقوقهم وممتلكاتهم مما يستوجب إيقاف هذه الوثيقة والتصدي لها.

## سأل عن تشكيل لجان لتقييم الأعمال المشابهة

# الدمخي: ما أسباب رفض عرض الفيلم الوثائقي عن معركة الجسور على تلفزيون الكويت؟



عادل الدمخي

أما الأسباب التي أدت لرفض عرض الفيلم الوثائقي على القناة الأولى لتلفزيون

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور قال في مقدمته إنه «نسى إلى علمي أن الفيلم الوثائقي عن معركة الجسور لتلفزيون الكويت أخذت أخطائه من كتاب قائد المعركة اللواء الركن سالم مسعود السورور ورحمه الله معركة الجسور وتحرير الكويت» الذي نشر من قبل مركز البحوث والدراسات الكويتية، ورقم الإيداع: 2007 / 113 ووردت: 2-59-56-99906. لذلك أطلب بتزويدي بالآتي:

وهل كانوا مشاركين بمعركة الجسور وما رتبهم العسكرية في ذلك اليوم؟ مع تزويدي بالتقييم إن وجد؟  
4- هل هناك لجان شكلت لتقييم أي أعمال وثائقية تخص فترة الغزو التي تحرير الكويت؟ إن وجدت ماذا كانت قراراتها؟ يرجى تزويدي بمحاضر الاجتماعات التي بناء عليها تم اتخاذ القرارات اللازمة؟  
5- هل قامت وزارة الدفاع ممثلة بالتوجيه المعنوي بأي عمل بتوثيق معركة الجسور أو تخليد قائد معركة الجسور

الكويت؟  
2- لماذا تم إبلاغ وزارة الإعلام بوقف عرض الفيلم الوثائقي قبل يومين من التاريخ المعلن لعرض الفيلم علماً بأنه تم الإعداد لهذا الفيلم قبل أسابيع من يوم العرض وعلى دراية وتنسيق مع وزارة الدفاع، وما دور إدارة التوجيه المعنوي لوزارة الدفاع خلال فترة إعداد الفيلم؟  
3- هل شكلت لجنة من قبل وزارة الدفاع للوقوف على تقييم الفيلم الوثائقي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، من هم أعضاء اللجنة وما مؤهلاتهم

## اليوم وغداً بدعوة رسمية من الهيئة الوطنية للانتخابات

# البرلمان العربي يُشارك في متابعة انتخابات مجلس الشيوخ المصري



جانب من اجتماع سابق للبرلمان العربي

وإعلان النتيجة. وسيقوم البرلمان العربي بعد إتمام عملية المتابعة الوطنية للانتخابات بجمهورية مصر العربية بتضمن ملاحظات وفد البرلمان العربي المشارك في متابعة العملية الانتخابية.

مصر العربية التي أعادت العمل بنظام المجلسين للحياة النيابية المصرية، وباعتبارها أول انتخابات لمجلس الشيوخ بمسماها الجديد بعد التعديلات الدستورية لعام 2019 والتي سبق للبرلمان العربي المشاركة في متابعة كل الاستحقاقات الانتخابية المصرية ومنها الانتخابات الرئاسية والنيابية السابقة.

القاهرة - هيثم السيد  
يشارك البرلمان العربي بوفد يضم عدداً من أعضائه من عدد من الدول العربية لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ بجمهورية مصر العربية والتي ستعقد اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء 11 و12 الجاري، وذلك تلبية للدعوة الموجهة للبرلمان العربي من الهيئة الوطنية للانتخابات بجمهورية مصر العربية لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ المصري. تأتي مشاركة البرلمان العربي في متابعة انتخابات مجلس الشيوخ المصري، على الرغم من القيود المفروضة على التنقل بين الدول العربية بسبب جائحة كورونا، حرصاً منه على متابعة الاستحقاقات الديموقراطية في الدول العربية ودعمها لجمهورية

السلامة الوطنيين وحماية وطننا العزيز، أطلب بتزويدي وإفادتي بالآتي: 1- كم يبلغ مخزون مادة «نترات الأمونيوم» في الكويت؟ 2- ما مصدر تلك المادة الخطرة؟ وأين يتم تخزينها؟ 3- ما الجهة المنوطة بتخزينها؟ وما دواعي استخدامها، وكيف يتم الاستفادة منها؟ 4- هل مستودعات تخزين مادة «نترات الأمونيوم» تتوافق فيها الشروط اللازمة للأمن والسلامة؟ وهل توجد بالقرب من المناطق السكنية؟

الاماكن المناسبة للتخزين بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان. ونظراً لتكرار الكوارث الناتجة عن الانفجارات في المخازن والمستودعات التي تحتوي على تلك المادة الخطرة في العديد من بلدان العالم، وآخرها الانفجار المروع الذي هز مرفأ بيروت بجمهورية لبنان الشقيقة، والذي أدمى قلوبنا جميعاً والخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات. وحرصاً منا على ممارسة دورنا الرقابي، وللحفاظ على



أسما الشاهين

استخدامها فعالاً في أعمال الإنشاءات وتفتيت الصخور وأعمال التعدين، إلا أن

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير شؤون الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: تعتبر مادة «نترات الأمونيوم» من المواد الكيميائية شديدة الخطورة، وعلى الرغم من دخول تلك المادة في بعض الصناعات المفيدة كونها تعتبر مكوناً أساسياً أساسياً في صناعة الأسمدة، وعند دمج هذه المادة مع الوقود أو المواد الكيميائية الأخرى فتصبح شديدة الانفجار، مما يجعل

# الفضل يطالب الحكومة باتخاذ إجراءات لمعالجة أوضاع المسجلين على الباب الخامس

طالب النائب أحمد الفضل الحكومة بعدد من الإجراءات لمعالجة أوضاع المسجلين على الباب الخامس في ظل أزمة كورونا، تتعلق بعودة فتح الأسواق، ومعالجة مسألة تخفيض أجور العاملين فيها بقرار من مجلس الوزراء. وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس إنه تقدم باقتراح برغبة لبحث الهيئة العامة للقوى العاملة باستصدار قرار من مجلس الوزراء بإعفاء جميع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من دفع الأجور كاملة للعاملين في تلك المشاريع.

مراعاة للظروف الحالية عيب قانوني. وعن الشركات الكبيرة قال الفضل أنه سيتقدم باقتراح بقانون لتعديل قانون العمل الأهلي بغرض تخفيف أعباء العمل في الحالات الاستثنائية من تنظيم العمل ووضع الخطوات اللازمة لتبنيها قبل المساس برواتب الموظفين. ونوه إلى أهمية الزام الشركات بأبنايت الضرر وقطع المصاريف غير الضرورية وبعدها تتجه للرواتب العالية وأخيراً اصحاب الرواتب الأقل. وطالب الفضل من جهة أخرى بالانتهاء من موضوع

## أول مرة في الكويت



حمل تطبيق Zappar



مشاهدة الفيديو